عبدالمحسن سلامة علاء ثا

# الهيدروجين الأخضر

28 نوفمبر 2022

**د. حمدى هاشم**

يجمع المنصفون حول العالم من العلماء والخبراء والقادة ومشاهير الشخصيات والجماهير على استحقاق مؤتمر شرم الشيخ (27) الشارة الدولية الخضراء، بكل المعايير الدبلوماسية والتنظيمية والإجرائية، على طريق جهود الأمم المتحدة لاستعادة درجة حرارة الأرض لما قبل الثورة الصناعية (1830)، حسب سيناريوهات تربط بين تزايد الانبعاثات من الأنشطة البشرية وارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوى، وذلك منذ مؤتمر برلين الأول (1995). وتأخذ رئاسة مصر الحالية للمؤتمر بالتوصيات إلى مرحلة التنفيذ، من منظور اتفاق باريس لتغير المناخ (2015) ونتائج مؤتمر جلاسجو (26)، حتى تسليم رئاسة المؤتمر (28) لدولة الإمارات (نوفمبر 2023)، وتتكاتف كافة الجهود الدبلوماسية والفنية، على مدار ساعات العمل المتبقية، لتحقق القرارات والسياسات الأهداف المناخية على المستويين القارى والدولى.

وتقوم مصر نيابة عن إفريقيا بعرض قضاياها، بين الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، وذلك لتحفيز مشروعات التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية والتكيف معها، بمنظور دليل شرم الشيخ للتمويل العادل ومبادرات التحول الأخضر. وتنفرد إفريقيا بحسب نسبتها من الانبعاثات المسببة للاحترار العالمى (أقل من 5%) بالوشاح الأخضر بين قارات العالم المأهولة، باستثناء القارتين القطبيتين، والتى تتأثر معهما بالملوثات المنبعثة من القارات الأخرى. هذا وتتسبب كل من الولايات

المتحدة والصين والهند فى نحو (50%) من الانبعاثات الحرارية، ويزيد على ذلك تحكم الدول الصناعية (صاحبة التلوث الحرارى) فى مناهضة العدالة المناخية وحقوق الدول الفقيرة فى التعويض للخسائر والأضرار.

ولو أن هناك أجهزة للكشف عن العرق الجينى داخل مناطق مؤتمر شرم الشيخ مختلفة الألوان، كانت النتيجة إفريقية من الموطن الأول للبشرية، ومعها إنسان شبه الجزيرة العربية، المنفصلة عنها جيولوجياً، وبذلك يصبح الجمع من الأسلاف الأفارقة على أرض سيناء التاريخية. وتظهر الخرائط قارة إفريقيا الأم دون الحجم الحقيقى، الذى يعادل خمس مساحة اليابسة (3 أمثال مساحة أوروبا)، والتى تعرضت لأبشع مصائد البشر فى التاريخ الحديث، وتسخير شعبها فى خدمة وبناء المجتمعات الغربية (الاستعمارية)، علاوة على النهب والسرقة الجائرة لثروات إفريقيا، والتى مازالت تحافظ على بعض الخزائن من الإفلاس. وتلك الدول الغربية نفسها هى التى تماطل عبر مؤتمرات المناخ المتتالية فى مسألة الخسائر والأضرار، وأغلبها في إفريقيا، التى ناصرها مؤتمر المناخ (27) لاسترداد عافيتها المناخية!.

استحوذ ملف الهيدروجين الأخضر على إكليل هذا المؤتمر، مع إعلان مصر نموذجا للاقتصاد الأخضر ومركزا عالميا للطاقة النظيفة، وبوابة إفريقيا فى مبادرات التحول الأخضر. وعلى هامش المؤتمر، وقعت الحكومة المصرية اتفاقيات عديدة لمشروعات بالاستثمار المباشر، لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته باستخدام الطاقة المتجددة، مع ألمانيا والاتحاد الأوروبى والسعودية ودعم أمريكى. وتقوم تلك المشروعات على توطين صناعة استخلاص الهيدروجين، بمواقع شمسية وريحية فى الصحراء الغربية وساحل البحر الأحمر وسيناء، ومواقع أخرى، وكذلك مسارات الأنابيب الناقلة للهيدروجين الأخضر بكافة أشكاله، للاستخدام المحلى، والتصدير من خلال الموانى البحرية التى تستعد لذلك.

والحل الأمثل لظاهرة الاحترار العالمى فى الإحلال المبرمج للوقود الأحفورى بوقود الهيدروجين الأخضر، البديل الأنظف بلا منافس، ويزيل عن مؤتمرات المناخ فخ التعثر فى مسألة مكافحة التغير المناخى. وفرصة مصر التوسع فى إنتاجه وتصديره، حماية للمخزون الإستراتيجى من الغاز الطبيعى، وتوفير مليارات الدولارات لخزانة الدولة سنويا، ومردود ذلك على النهضة التنموية الشاملة بالبلاد ورفع مستوى دخل الفرد قياسا بدول المنطقة. ويتطلب الأمر إصدارا جديدا للإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ فى مصر (2050) المصدق عليها من مجلس النواب منذ (2017)، لخلوها من استخدام الهيدروجين الأخضر فى مختلف قطاعات الدولة، لتأكيد الموقف الإجرائى والتطبيقى الوطنى المتناغم مع أيقونة مؤتمر شرم الشيخ.